

Distr.: General
5 February 2020
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
4-15 أيار/مايو 2020

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16

هندوراس



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01685(A)



* 2 0 0 1 6 8 5 *

المحتويات

الصفحة

3 منهجية إعداد التقرير	أولاً -
3 النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان	ثانياً -
4 التنفيذ المحرز في تنفيذ توصيات الجولة الثانية	ثالثاً -
5 التقديم المحرز في مجال التعزيز والحماية حسب كل حق	رابعاً -
12 تعزيز وحماية الفئات الضعيفة	خامساً -
22 الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات	سادساً -
23 التوقعات في مجال المساعدة التقنية	سابعاً -

أولاً - منهجية إعداد التقرير

- 1- يصف التقرير التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان الذي أبلغت عنه دولة هندوراس في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وجرى إعداده بمشاركة فرقة العمل الخاصة المعنية بالاستجابة في مجال حقوق الإنسان، المؤلفة من أفرقة مؤسسية تتابع التوصيات الدولية وتُمد بالمعلومات نظاماً رصد توصيات حقوق الإنسان في هندوراس⁽¹⁾.
- 2- ونظمت أمانة حقوق الإنسان⁽²⁾ 5 حلقات عمل لإعداد التقرير وعززت فرقة العمل الخاصة المعنية بالاستجابة في مجال حقوق الإنسان من خلال "الدورة المتخصصة في حقوق الإنسان لفائدة موظفي الدولة". وشملت المنهجية حلقات عمل شاركت فيها 10 منظمات من المجتمع المدني.

ثانياً - النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان

- 3- تندرج أعمال المفوض الوطني لحقوق الإنسان في "خطة العمل الطليعية للكرامة الإنسانية 2014-2020" واستراتيجية التحول الاجتماعي المحلي، المسماة "بلديات الرفاه التضامني"⁽³⁾، بحيث تضمن وجوداً أكبر في المجتمعات المحلية والأقاليم من خلال مكاتبه الإقليمية والمحافظاتية ومن خلال 266 أمين مظالم متنقل في 77 بلدية، حيث نُقذ 255 إجراء للترويج وللإستجابة للشكاوى والتوجهات. وفي الفترة بين عامي 2015-2019، شهدت المؤسسة زيادة في الميزانية بنسبة 29 في المائة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعترف عام 2019 بمكتب المفوض الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة من الفئة "ألف".
- 4- وعززت اللجنة الوطنية لمنع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁴⁾ عام 2019 استقلاليتها وزادت ميزانيتها المؤسسية بنسبة 81 في المائة. ووقت إعداد التقرير، كانت توجد 10 مجالس محلية تضطلع بأعمالها وفقاً لولايتها، في مرافق الاحتجاز أو الحبس أو السجن. وإضافة إلى ذلك، اُنشئت ممثلة لمنظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بمهامها حالياً، وفقاً للقانون.
- 5- وفي عام 2017، أنشئت وزارة حقوق الإنسان⁽⁵⁾، وعهد إليها بتنسيق عمل سلطات الدولة والهيئات الأخرى في الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان وإسداء المشورة إليها. وهي تتألف من مجالين رئيسيين من مجالات العمل: تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع ما يقابل ذلك من مديريات تقنية.
- 6- وللسلطة التشريعية لجنة للعدالة وحقوق الإنسان وللسلطة القضائية إدارة للعلاقات الدولية وحقوق الإنسان.
- 7- ويوجد في مكتب النائب العام مكتب المدعي الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكتب المدعي الخاص المعني بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين ومختصي التواصل الاجتماعي وموظفي العدالة⁽⁶⁾.
- 8- ولاحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، وافقت الدولة خلال الفترة 2015-2019، فيما وافقت عليه، على المعاهدات والقوانين واللوائح وتدابير السياسة العامة التالية:

- (أ) الحقوق المدنية والسياسية⁽⁷⁾: إنشاء هيئات قضائية جديدة في المسائل الجنائية⁽⁸⁾؛ وإنشاء اللجنة القضائية المعنية بالوصول إلى العدالة⁽⁹⁾؛ وإصلاح قانون الإجراءات الجنائية المتعلق بالمراقبة الإلكترونية الشخصية والرصد الإلكتروني⁽¹⁰⁾؛ وإنشاء المجلس الانتخابي الوطني ومحكمة العدل الانتخابية⁽¹¹⁾؛ وإنشاء مختلف مكاتب الادعاء الخاصة⁽¹²⁾ ووحدات التحقيق⁽¹³⁾؛ وإصلاح الشرطة الوطنية⁽¹⁴⁾؛

والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة⁽¹⁵⁾؛ وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة⁽¹⁶⁾؛ وإصلاح قانون الأمومة والأبوة المسؤولة⁽¹⁷⁾ ولائحته التنظيمية؛ وإنشاء المعهد الوطني لرعاية الأحداث الجانحين⁽¹⁸⁾؛ وإنشاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمتابعة التحقيقات في حالات الوفاة العنيفة للنساء وقتل الإناث⁽¹⁹⁾؛ واللائحة التنفيذية لمبدأ التكافؤ وآلية التناوب في المشاركة السياسية للمرأة والرجل في العمليات الانتخابية⁽²⁰⁾؛

(ب) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية⁽²¹⁾: التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²²⁾ واتفاق التجارة الحرة بين هندوراس وكوريا الجنوبية⁽²³⁾؛ وقانون المفتشية العامة للعمل⁽²⁴⁾؛ وقانون التغذية المدرسية⁽²⁵⁾؛ وقانون تخفيف عبء الديون عن العمال⁽²⁶⁾؛

(ج) واتخذت السلطة التنفيذية تدابير ذات طبيعة أخرى مثل: إنشاء اللجنة الوطنية لخطة عام 2030 من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولجنتها التقنية المشتركة بين المؤسسات⁽²⁷⁾ واعتماد الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة⁽²⁸⁾؛ والسياسات الوطنية للعمالة والائتمان⁽²⁹⁾؛ والسياسة العامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري من أجل النهوض المتكامل بالشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي⁽³⁰⁾؛ والسياسة العامة للتعليم الشامل للجميع⁽³¹⁾؛ والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2030؛ واعتماد النظام المتكامل لضمان حقوق الأطفال والمراهقين في هندوراس⁽³²⁾؛ والخدمة الوطنية لريادة الأعمال والأعمال الصغيرة⁽³³⁾.

ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الجولة الثانية⁽³⁴⁾

9- ترتبط توصيات الاستعراض الدوري الشامل بأهداف التنمية المستدامة، وإجراءات خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2013-2022، وكذا بمختلف السياسات العامة وخطط وبرامج الدولة.

10- ومن بين التوصيات البالغ عددها 152، توجد 101 قيد التنفيذ. ويجدر أن تُبرز فيما يُبرز حماية المرأة والمهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأمن المواطنين؛ وقد نفذت 34 منها بالفعل، تبرز من بينها على وجه الخصوص المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين ومختصي التواصل الاجتماعي وموظفي العدالة، ولا تزال 17 منها تنتظر التنفيذ، وهي أساساً تلك المتعلقة بالتصديق على البروتوكولات الاختيارية للمعاهدات الدولية.

11- وبناء على طلب الدولة، أنشئ عام 2016 مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان). وجرى العمل معه على تعزيز النظام الوطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتقييم القدرة المؤسسية لمكتب المفوض الوطني لحقوق الإنسان، وإدراج المعايير الدولية في قانون العقوبات الجديد، وتعزيز القدرات بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان لفائدة موظفي العدالة وقوات الأمن، وإدماج نهج حقوق الإنسان في الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

12- وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2018، وقّعت وزارة حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان مذكرة تفاهم لإنشاء 5 لجان عمل (السياسات العامة، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والمواءمة التشريعية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمشردون بسبب العنف). ويبرز من بين الإنجازات 22 ناتجاً في سبيلها إلى الإنجاز و9 نواتج أنجزت بالكامل.

13- وتتعاون هندوراس على نطاق واسع مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وخلال هذه الفترة، نفذ خمسة مقررین خاصین وفريقان عاملان بعثات إلى البلد⁽³⁵⁾. ومنذ إنشاء وزارة حقوق الإنسان،

أعد 26 تقريراً مواضيعياً، وقُدمت جميع التقارير إلى هيئات المعاهدات في وقتها، وقدمت 6 تقارير متابعة، مع إجراء 9 حوارات معها.

14- وفي آب/أغسطس 2018، أجرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان زيارتها الموقعية لهندوراس. ومن نتائج تنفيذ التوصيات أن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والدولة أعلنتا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، إنشاء اللجنة الاستشارية التقنية الخاصة. وستلقى الدولة، من خلالها، المساعدة التقنية في مجالات من قبيل: المدافعون عن حقوق الإنسان، والأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة. وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت الدولة في أكثر من 8 دورات للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

15- وفي 31 أيار/مايو 2018، طلبت هندوراس مساعدة تقنية من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل استكشاف إمكانيات وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وإضافة إلى مفوضية حقوق الإنسان، نُظمت 14 حلقة عمل بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث جرى تدريب أكثر من 685 شخصاً من جميع القطاعات المعنية. وبناء على دعوة من الدولة، نفذ الفريق العامل بعثته إلى هندوراس في آب/أغسطس 2019.

16- واستلزمت أهمية ضمان أن يتخذ البلد الخطوات المناسبة نحو وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع الحرص الذي يتطلبه جهد من هذا القبيل، عملاً مسبقاً وحواراً دائماً وصریحاً في حيز متعدد الجهات الفاعلة يضم المجلس الهندوراسي للمؤسسات الخاصة، وجامعة هندوراس الوطنية المستقلة، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذا المرافقة التقنية من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان.

17- وفي الآونة الأخيرة، وافق المجلس الهندوراسي للمؤسسات الخاصة على السياسة المؤسسية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي قدمت وزارة حقوق الإنسان المشورة التقنية بشأنها.

رابعاً- التقدم المحرز في مجال التعزيز والحماية حسب كل حق

ألف- إمكانية اللجوء إلى القضاء⁽³⁶⁾

18- تمت عملية اختيار قضاة محكمة العدل العليا (2016-2023) من خلال الآلية المحددة في دستور الجمهورية⁽³⁷⁾. وعرفت هذه العملية مشاركة منظمات المجتمع المدني⁽³⁸⁾ وتقييمات أجريت في جلسات استماع عامة، وأحيلت النتائج إلى الكونغرس الوطني من أجل الانتخاب من خلال تصويت مؤيد من ثلثي جميع النواب.

19- وقد وضعت السلطة القضائية في هندوراس الخطة الاستراتيجية المؤسسية للفترة 2017-2021، التي تتضمن إجراءات لتوفير خدمات عدالة شفافة ومحايطة وحديثة وفعالة تُعزز أمن شعب هندوراس وثقته، وتنقسم إلى خمسة محاور استراتيجية⁽³⁹⁾. وإضافة إلى ذلك، زادت الميزانية بنسبة 44 في المائة، بين عامي 2015 و2020.

20- ولضمان الوصول إلى العدالة، هناك تغطية قوامها 424 محكمة، ما بين جزئية وصلح ومتنقلة، و17 محكمة استئناف في 18 مقاطعة. ولتنفيذ قواعد برازيليا المائة، أنشئت عام 2017 اللجنة القضائية المعنية بالوصول إلى العدالة⁽⁴⁰⁾. ويعمل في النظام الوطني للميسرين القضائيين 2 334 ميسراً واضطلع بـ 78 424 نشاطاً على الصعيد الوطني في الفترة 2013-2018⁽⁴¹⁾.

- 21- وفي الفترة بين عامي 2016 و2019، جرى تدريب 8 978 موظفاً قضائياً و1 800 عضو في النظام الوطني للميسرين القضائيين من خلال المدرسة القضائية، بما في ذلك تدريب في مجال حقوق الإنسان.
- 22- وفيما يتعلق بالنظام التأديبي للقضاة، حركت السلطة القضائية عام 2018 من تلقاء نفسها 96 تحقيقاً في عدم الامتثال المزعوم للإجراءات والقواعد التي تنظم عمل الموظفين القضائيين، حيث فرضت عقوبات تتدرج من الإنذارات الكتابية والغرامات إلى التسريح.
- 23- وقُدمت عام 2018، عن طريق الدفاع العام، مساعدة قانونية مجانية في 9 098 حالة من حالات الأطفال المخالفين للقانون، و2 101 قضية مدنية وأسرية ومن قضايا العنف المنزلي استفاد منها 23 466 شخصاً.
- 24- وقد وضعت السلطة القضائية، بدعم من بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس، بروتوكولات تعيين القضاة تم من خلالها تعيين القضاة، كما تعززت مراكز العدالة الإقليمية مع التركيز على الأساليب البديلة لتسوية المنازعات.
- 25- ونُفذت عدة حملات: "سجل هدفاً ضد الشوفينية الذكورية"، ترويجاً لأشكال جديدة من الذكورة، وسعيًا إلى لقضاء على الممارسات الضارة ضد المرأة عام 2018؛ و"نحن ندافع عنك لأنه حقا"، لضمان الحق في الدفاع عن الأشخاص الذين حوكموا عام 2019.
- 26- ويعكف مكتب النائب العام على تنفيذ خطته الاستراتيجية المؤسسية للفترة 2015-2020⁽⁴²⁾ لإحداث تغيير في الثقافة التنظيمية، لجعل إدارتها أكثر فعالية ومهنية. وهناك 938 مدعياً عاماً و322 من موظفي التحقيقات الجنائية التقنيين موزعين على الصعيد الوطني. ولضمان بذل العناية الواجبة في التحقيقات وممارسة الإجراءات الجنائية العامة، زادت ميزانيتها بنسبة 81 في المائة مقارنة بعام 2015.
- 27- وأنشأ مكتب النائب العام وحدة الادعاء الخاصة لمكافحة الإفلات من العقاب على الفساد⁽⁴³⁾، وقدم أحد عشر استدعاءً للمثول أمام المحكمة، بما في ذلك أربع قضايا ذات تأثير كبير، متهمًا ما مجموعه 72 موظفاً عمومياً و32 مواطناً.
- 28- ونفذت مدرسة تدريب أعضاء مكتب النائب العام عمليات تدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة 286 من العاملين في مجال العدالة. وقد درب مكتب المدعي الخاص المعني بحقوق الإنسان 2 254 من العاملين في مجال العدالة.
- 29- وقدمت المدرسة القضائية ومدرسة تدريب أعضاء مكتب النيابة العامة، بدعم من بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس، التدريب إلى 143 من المدعين العامين والمحققين والمحللين في الوحدة الادعاء الخاصة لمكافحة الإفلات من العقاب على الفساد، وكذا لقضاة الدائرة القضائية الوطنية في مجال الفساد في عام 2018.
- 30- وفي عام 2017، أنشئ منصب وكيل وزارة العدل التابع لوزارة الحكم والعدالة واللامركزية، لتعزيز ثقافة الشرعية وإدماج وتعزيز تقديم خدمات العدالة؛ وتقريبها أكثر من السكان وتيسير وصولهم إليها، ولا سيما الأكثر هشاشة من حيث ضمان حقوقهم. وأنشئت 5 مراكز لتسوية المنازعات على الصعيد المحلي، وتمت المصالحة في 95 في المائة من المنازعات المعروضة.

باء- أمن المواطنين⁽⁴⁴⁾

- 31- تركز هندوراس جهودها في مجال أمن المواطنين على ثلاث ركائز هي: منع الجريمة من خلال استصلاح الأماكن؛ والمواجهة المباشرة للجريمة ومختلف أشكال العنف؛ والتدريب المهني والتقني للشرطة

والتدريب في مجال حقوق الإنسان اللذين يتجسدان في سياسة منع العنف في هندوراس والسياسة الشاملة للتعايش وأمن المواطنين 2011-2022.

32- وقد عززت إجراءات منع العنف 65 مركزاً لتوعية الشباب على الصعيد الوطني في مجالات: الاستخدام الإبداعي لوقت الفراغ، والتدريب على العمل، والدعم المدرسي. واستفاد من الخدمات 35 000 طفل وطفلة ومراهق بدعم من الشركاء المحليين والقادة المجتمعيين و1 300 متطوع.

33- وتحقق استصلاح الأماكن من خلال برنامج "حادثك من أجل حياة أفضل"، حيث جرى بناء 100 حديقة في 17 مقاطعة⁽⁴⁵⁾. وتتبع هذه الأماكن نهج الإدماج الاجتماعي؛ ويمثل كبار السن 14 في المائة من زوارها وتوفر في 80 في المائة من المنتزهات ترتيبات تيسيرية لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة ولألعاب للأطفال ذوي الإعاقة⁽⁴⁶⁾.

34- وجرى تعزيز المجالس المحلية للتعايش وأمن المواطنين في 30 بلدية تسجل أعلى معدلات الأعمال الإجرامية من خلال برنامج "بلديات أكثر أمناً"، بتنفيذ مشاريع لمنع العنف العرضي والاجتماعي والموافقة على خطط التعايش وأمن المواطن.

35- وتتعزز هذه السياسات والاستراتيجيات بمبادرات من قبيل: التثقيف والتدريب على مقاومة العصابات (G.R.E.A.T)⁽⁴⁷⁾، لمنع جنوح الأحداث والعنف وتكوين العصابات. وفي عام 2019، كان هناك 235 مدرباً موزعين على 39 فريق يعملون على الصعيد الوطني. وتم تدريب 487 905 طفل وطفلة ومراهق وتأهيل 2 048 مركز تربيوي. وإضافة إلى ذلك، تمنح برامج "هندوراس الشبابية" و"لأجل حبي" و"فرصتي الثانية" رأس مال أولي للشباب وتدريباً بالاشتراك مع غرفة التجارة والصناعات في تيغوسيغالبا.

36- وفيما يتعلق بالمكافحة المباشرة للجريمة المنظمة وشتى أشكال العنف، اتخذت الدولة إجراءات ضد عصابات المخدرات التي تعمل في المناطق الغربية والأطلسية من البلد. ومع تنفيذ الدروع البرية والجوية والبحرية، تم بين عامي 2018 و2019 اعتقال 445 شخصاً بسبب الحمل غير القانوني للأسلحة وأكثر من 1 340 من عملية اعتقال بسبب تهريب المخدرات؛ ومصادرة 3 361 كلغ من الكوكايين، و28 267 رطلاً من الماريجوانا، و529 000 نبتة ماريجوانا، و2 877 غراماً من الكراك، و5 852 قطعة من الكراك.

37- وصادر مكتب النائب العام نقوداً وأصولاً بقيمة 1 182 مليون لبيرا في مكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد والعصابات عام 2018.

38- وامتثالاً للمبدأ العام للقانون الدولي "مبدأ التسليم أو المحاكمة"، تمت 18 عملية تسليم في قضايا تجار المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

39- وتم تعزيز مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم ضد الحياة بموظفين مدربين في وحدة ضحايا الوفيات الناجمة عن الإصابات، وهي وحدة تضم 35 مدعياً عاماً و14 موظف تحقيق في تيغوسيغالبا و12 في سان بيدرو سولا.

40- وفيما يتعلق بالتدريب المهني التقني للشرطة والتدريب في مجال حقوق الإنسان، من المقرر، وفقاً لخطة تعزيز الشرطة الوطنية، أن يكون لديها ما لا يقل عن 26 183 شرطياً عام 2022. وانتقلت عملية تدريب أفراد الشرطة الجدد من 3 أشهر إلى 11 شهراً، إضافة إلى شهر واحد من الممارسة. وخلال هذه الفترة، استفاد من التدريب على مهارات جديدة نحو 9 823 فرداً من أفراد الشرطة⁽⁴⁸⁾، مقارنة بتدريب 2 373 فرداً بين عامي 2010 و2014. وقد نفذت جميع هذه الإجراءات بدعم من التعاون الدولي.

41- وإضافة إلى ذلك، للشرطة الوطنية نموذج للتدريب المستمر، تمكن من تدريب ما يصل عدده، من عام 2015 حتى الآن، إلى 11 099 من أفراد الشرطة و1 091 ضابطاً بشأن مواضيع مثل حقوق الإنسان، واستخدام القوة، وحل المنازعات، وعدم التمييز.

- 42- ومن خلال مشروع "أمن المواطنين في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، عنصر هندوراس"، جرى تدريب 30 ضابطاً و200 من أفراد الشرطة ليصبحوا مدربين على النموذج الوطني لخدمة الشرطة المجتمعية.
- 43- وقدمت وزارة حقوق الإنسان تدريباً في مجال حقوق الإنسان ومنع التعذيب واستخدام القوة لفائدة 25 087 من أفراد القوات المسلحة والشرطة العسكرية للنظام العام خلال الفترة 2015-2019. وإضافة إلى ذلك، جرى تحديث المنهج الدراسي لموضوع حقوق الإنسان.
- 44- وبتعزيز الشامل للشرطة الوطنية، أُعفي 3 077 من الأفراد والضباط من مهامهم نتيجة لعملية التطهير. ومع تعزيز الشرطة الوطنية، من المتوقع أن تخفض القوات المسلحة الدعم الذي تقدمه في مهام أمن المواطنين في الأجلين المتوسط والطويل، رهناً بتخفيض مستويات العنف في مختلف البلديات.
- 45- وركزت الدولة جهودها على إنشاء هياكل أساسية جديدة: بناء مرافق المعهد التقني للشرطة، ومختبرين جديدين للبحث العلمي تابعين للشرطة الوطنية، ومراكز شرطة، وذلك بفضل زيادة ميزانية الأمن الوطني بنسبة 70 في المائة في الفترة من 2015 إلى 2020.

جيم - حرية التعبير⁽⁴⁹⁾

- 46- يشمل بروتوكول التحقيق في الجرائم المعتمد بشكل عام لدى مكتب النائب العام⁽⁵⁰⁾ ضمن مبادئه التوجيهية الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير؛ ووضعت أدلة إجرائية للموظفين المكلفين بالتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، كما جرى توفير تدريب للمدعين العامين والقضاة والشرطة وقطاعات أخرى.
- 47- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، كانت قد سجلت 42 حالة قيد التحقيق بسبب انتهاك حرية التعبير على الصعيد الوطني؛ و25 قضية معروضة على القضاء؛ و9 أحكام بالإدانة؛ و6 أحكام بالبراءة.
- 48- وخلال عام 2019، سجل مكتب المدعي الخاص المعني بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين ومختصي التواصل الاجتماعي وموظفي العدالة 28 شكوى من انتهاك حرية التعبير، 21 منها قيد التحقيق.
- 49- وفيما يتعلق بسياسة الوصول إلى المعلومات العامة⁽⁵¹⁾، قام معهد الوصول إلى المعلومات العامة بتدريب 10 927 شخصاً من أجل النهوض بالحق في الحصول على المعلومات. كما انضمت هندوراس إلى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- 50- ومن أجل تعزيز تحالف الحكومة المفتوحة للفترة 2018-2020، يبرز دور الرصد الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من أجل الوفاء بالتزامات الحكومة في هذا المجال⁽⁵²⁾.

دال - لجنة الحقيقة والمصالحة⁽⁵³⁾

- 51- متابعةً للتوصيات الـ 84 المقدمة، أُدمجت هذه التوصيات في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2013-2022 السارية حتى 2020 وجرى رصدها من خلال السياسة العامة المذكورة. ومثلت التوصيات دعماً لمائدة حقوق الإنسان من الحوار السياسي الذي بدأ بعد انتخابات عام 2017. وأُحيلت النقاط الـ 169 التي توافقت عليها الآراء أثناء الحوار إلى الكونغرس الوطني.

هاء- تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق⁽⁵⁴⁾

- 52- يتم تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هندوراس من خلال الرؤية القطرية للفترة 2010-2038، وخطة الدولة للفترة 2010-2022، والخطة الاستراتيجية الحكومية للفترة 2018-2022، التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع الهندوراسيين، وتعالج فيها بطريقة شاملة أوضاع الفئات السكانية الضعيفة باتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان⁽⁵⁵⁾.
- 53- ولضمان الحق في العمل، في إطار السياسة الوطنية للعمالة في هندوراس (2017)، تمحورت الإجراءات حول زيادة توليد فرص العمل وتنمية رأس المال البشري من خلال البرامج التالية: هندوراس 20/20، ومع العمل تعيش أفضل، والعمل المجتمعي، والمدونة الخضراء، وسوق الأسهم الإلكتروني 'شغل نفسك'، وعمل الشباب. وقد جرى توفير 618 229 فرصة عمل بين عامي 2016 و2019.
- 54- وانطلاقاً من عام 2018، أُجريت أكثر من 32 268 عملية تفتيش، حيث زادت معالجة المخالفات الموجودة في الشركات بنسبة 81 في المائة، مما أفاد 433 304 عمال⁽⁵⁶⁾.
- 55- وتركز الاستراتيجية الوطنية لتعميم الخدمات المالية على العمال، وأصغر وصغار التجار، ومنظمي المشاريع، وصغار المنتجين الزراعيين، ومتلقي التحويلات، والمستفيدين من التحويلات المشروطة؛ وتعطي الأولوية للفئات الضعيفة مثل النساء والشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي.
- 56- ويجري أيضاً تعزيز الاقتصاد الاجتماعي بتيسير حصول أصحاب المشاريع الصغرى على الائتمانات بمساعدة تقنية، وذلك من خلال البرنامج الرئاسي للائتمان التضامني. وفي عام 2019، استثمرت 1 500 مليون ليبرا، موزعة على 172 000 ائتمان موجهة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة.
- 57- ومن خلال تحالف الممر الجاف وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أنشئ البرنامج الخاص للأمن الغذائي والتغذوي الذي أوجد فرصاً إجمالية لـ 13 139 منتجاً زراعياً، من خلال استحداث 10 تكنولوجيات جديدة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.
- 58- ولتعزيز روح المبادرة الصغرى والإدارة الذاتية كاستراتيجية خروج للمشاركين في 'سند معيشة أفضل'، تم منح ائتمانات لـ 21 495 أم رئيسة أسرة و2 991 شاباً من خريجي الصف التاسع، في الفترة من 2015 إلى 2019.

واو- الحماية الاجتماعية⁽⁵⁷⁾

- 59- تقوم دولة هندوراس، من خلال القانون الإطار لنظام الحماية الاجتماعية وسياسة الحماية الاجتماعية، بتنفيذ وتطبيق خطط وبرامج تشكل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية⁽⁵⁸⁾. ولديها المركز الوطني لمعلومات القطاع الاجتماعي، الذي يسجل المستفيدين من أجل تنسيق وتركيز سياسة الحماية الاجتماعية.
- 60- ولإيجاد تكافؤ الفرص وتحسين الظروف المعيشية للسكان، اتخذت تدابير مثل مناهج حياة أفضل. ففي الفترة من 2015 إلى 2019، استفاد 4.8 ملايين شخص من مجال الإمدادات الغذائية الأساسية، والحصول على الخدمات الصحية، وتعزيز الالتحاق بالمدارس، والمساعدة، وبقاء الأطفال في المدارس؛ وتوليد الفرص والكفاءات اللازمة لإدماجهم الوظيفي والمالي، وقد كان 62 في المائة منهم نساء و38 في المائة رجالاً. و64 في المائة أطفالاً، ذكوراً وإناثاً. بينما يصرح حوالي 10 في المائة أنهم ينتمون إلى الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي.
- 61- ولضمان ظروف السكن اللائق، استفاد 591 000 شخص من 605 000 خدمة من قبيل: 216 000 موقد إيكولوجي بغرض القضاء على المشاكل الصحية، ولا سيما لدى النساء؛ و72 000 خزان مياه،

ذو 47 000 مصفى للمياه، و 61 000 مرضى، تكفل الحصول على المياه المأمونة وخدمات النظافة الصحية؛ و 173 000 طابق صحي، و 34 000 سقف للوقاية من أمراض الجهاز التنفسي والأمعاء والنواقل؛ و 3 000 مسكن.

62- ونفذت اللجنة الوطنية للإسكان والمستوطنات البشرية في هندوراس برامج سكنية اجتماعية لذوي الدخل المنخفض وزادت من إمكانية حصول الأسر الفقيرة على مسكن، وقدمت 246 478 مسكناً بثلاث طرائق مختلفة، مانحة إضافة إلى ذلك 21 300 سند إسكان⁽⁵⁹⁾.

63- ويساهم برنامج التحويلات النقدية المشروطة 'حياة أفضل' في كسر دورة الفقر المتوارث بين الأجيال⁽⁶⁰⁾، مشتركاً الأسر في مسؤولية إبقاء أطفالها البالغين سن المدرسة في النظام التعليمي والأطفال والطفلات الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ضمن ضوابط تتوافق مع البروتوكول الصحي، وضامناً بهذه الطريقة تقاسم المسؤوليات بين المستفيدين والحكومة. وفي الفترة 2014-2017، سلمت عن طريق الصناديق الوطنية والخارجية 1 903 690 سنداً⁽⁶¹⁾.

64- وأظهر تقييم أثر التحويلات النقدية المشروطة 'حياة أفضل' للفترة 2016-2017: انخفاض سوء تغذية الأطفال بنسبة 26 في المائة؛ وزيادة الرسوم الدراسية والانتظام في الدراسة بنسبة 5 في المائة؛ وتخفيض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد وفقاً للأبعاد التي تم تقييمها بنسبة 4.3 في المائة و 8.2 في المائة لفائدة مجموعة العلاج من خلال طريقة خط الفقر.

زاي- التعليم الشامل للجميع والجيد⁽⁶²⁾

65- لضمان حصول الجميع على التعليم، يُؤفّر، بموجب قانون التعليم الأساسي والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم، التعليم المجاني من سن الخامسة إلى التعليم المتوسط، وهو ما مدد متوسط التعليم من 9 سنوات إلى 13 سنة. وارتفعت ميزانية وزارة التعليم بنسبة 21 في المائة من 2016 إلى 2019، مما وفر موارد بشرية ومالية لتلبية الاحتياجات التعليمية للسكان.

66- وفي عام 2019، انتظم 1 000 964 طفل ومراهق، ذكوراً وإناثاً، في النظام التعليمي. ولدى وزارة التعليم برامج للإدماج: "التعليم المنزلي"؛ و"التعليم في هندوراس عن طريق الإذاعة"؛ و"البرنامج الهندوراسي للتعليم المجتمعي"؛ و"برامج إدماج الأطفال والشباب ذوي المواهب الخاصة"، وغيرها. وإضافة إلى ذلك، هناك برامج إدماج تركز على تنمية المهارات الحياتية: "باكالوريا في الصناعة الزراعية" و"مشاريع ريادة الأعمال في التعليم المتوسط".

67- ولمنع التسرب المدرسي والمساهمة في إعمال الحق في الغذاء الكافي⁽⁶³⁾، قدمت حصص غذائية مغذية إلى 1 300 915 طالباً في نظام التعليم العام. وإضافة إلى ذلك، تلقى 300 000 تلميذ في المناطق الضعيفة مثل الممر الجاف وموسكيتيا وجبة تكميلية.

68- وفي إطار النموذج التعليمي الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات⁽⁶⁴⁾، أنشئت اللجنة التقنية لرصد التنفيذ والمسار الحرج، بدعم من جميع الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي وفئات أخرى معنية⁽⁶⁵⁾. وفي عام 2019، كان هناك 2 955 مدرساً، وفي الفترة الممتدة بين 2015 و 2019، زادت الرسوم الدراسية بنسبة 40 في المائة لتصل إلى 90 690 طالباً، في 919 مركزاً تربوياً. ولتقديم الدعم والتقوية، أنشئ مجلس وطني و 15 لجنة على مستوى المقاطعات للنموذج التعليمي الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات، وهي تضم 9 منظمات للشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي.

69- وامتثالاً للسياسة العامة للتعليم الشامل للجميع، أنجز تشخيص لإمكانية الوصول في 285 9 مركزاً تعليمياً على الصعيد الوطني، وجرى التوقيع على 8 اتفاقات، وتخصيص اعتمادات في الميزانية للمؤسسات التي تقدم الرعاية إلى الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة؛ كما تم تدريب المدرسين في 22 مركزاً تعليمياً على نهج التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁶⁶⁾.

70- ولضمان الحق في التعليم واستبقاء المراهقات في ظروف الحمل والأمومة في المدارس⁽⁶⁷⁾، تتيح الخطة المتعددة القطاعات لمنع حمل المراهقات إدماجهن في جميع الأيام التعليمية. ومع برنامج "آلاف الأيدي"، تم تدريب 45 000 شاب على الوقاية من الحمل والصحة الجنسية الإنجابية⁽⁶⁸⁾، و14 000 مدرس على استخدام أدلة التثقيف الشامل بشأن الحياة الجنسية، وأنشئت منصة افتراضية للتدريب على الإنترنت لفائدة المدرسين في مجال التربية الجنسية الشاملة⁽⁶⁹⁾.

71- ومن أجل حصول الشباب على التعليم العالي والتطوير المهني، استفاد من البرنامج الرئاسي للمنح الدراسية في هندوراس 20/20 ما مجموعه 16 000 زميلاً جامعياً و880 طالباً جامعياً في جامعات بالخارج⁽⁷⁰⁾، باستثمار يزيد على 307 ملايين ليبرا عام 2019⁽⁷¹⁾.

72- وكبديل للشباب الراغبين في الاستمرار في المستوى المتوسط من التعليم الرسمي، درب المعهد الوطني للتدريب المهني، في الفترة من 2017 إلى أكتوبر 2019، 139 598 شاباً تتراوح أعمارهم بين 14 و19 عاماً. ومن بين هؤلاء، كان 53 في المائة نساءً يتابعن التدريب الفني والمهني التقني، تلبية للطلب على التدريب المهني وتعزيزاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة جهات ثالثة. وفي الفترة من 2016 إلى 2019، درب 335 046 شاباً تتراوح أعمارهم بين 20 و29 عاماً، 51 في المائة منهم نساء، في مجالات السياحة والتجارة والخدمات والصناعة والزراعة.

73- وفقاً لخطة التدريب الوطنية للمرتبين المتطوعين والتقنيين التابعة للجنة الوطنية لتطوير التعليم البديل غير الرسمي، أُدمج عام 2017، بشراكة مع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة للتنمية والمؤسسات البلدية، 40 194 شاباً وبالغاً في عمليات التعليم، ومحو الأمية، وتلبية الاحتياجات الأساسية، والتنمية المجتمعية، والتنمية الاجتماعية⁽⁷²⁾.

74- وقد دعمت وزارة حقوق الإنسان اللجنة الوطنية لتطوير التعليم البديل غير الرسمي في تنقيح وتعديل مناهج منظمات المجتمع المدني التي تنهض بعمليات التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

حاء- الحياة الصحية⁽⁷³⁾

75- لضمان الحق في الصحة وتقليل فجوة الاستبعاد من الخدمات الصحية، مع إعطاء الأولوية للحوامل، والأطفال دون سن الخامسة ولكبار السن، والأمراض المعدية، والنواقل، والأمراض غير المعدية والمرضاة بشكل عام، تعكف الدولة على تنفيذ النموذج الوطني الجديد للصحة.

76- وفي إطار عملية تحويل النظام الصحي الوطني، ولضمان إمكانية الوصول والتغطية الشاملة التي تقوم على منح حقوق الإنسان، جرت الموافقة على خطة عمل الفترة 2019-2022 في المجال الصحي، وهي خطة تتضمن تدخلات تولد تأثيراً على المدى القصير، وتوريد الأدوية والمعدات الطبية الجراحية، والحد من تأخر العمليات الجراحية، والحالات الباثية، وأمور أخرى. وهناك 8 مستشفيات وطنية، و6 مستشفيات إقليمية، و17 مستشفى منطقياً، و447 مركزاً صحياً مزودة بأطباء، و1 097 مركزاً مزوداً بممرضات، و74 عيادة أطفال وأمهات، و3 عيادات ثانوية، بإجمالي بلغ 1652 وحدة صحية عام 2019⁽⁷⁴⁾. وبين عامي 2016 و2019، زادت ميزانية وزارة الصحة بنسبة 27 في المائة.

77- وقد تم إعطاء الأولوية في استراتيجية الفترة 2018-2022 للأمراض المزمنة التالية: داء السكري، وارتفاع ضغط الدم، وسرطان عنق الرحم، وسرطان الرئة، وسرطان المعدة، وسرطان الثدي، وأمراض الكلى المزمنة، وغيرها من الأمراض. وذلك بسبب الاعتلال والوفيات اللذين تسببهما هذه الأمراض. وفي عام 2019، تم الإبلاغ عن استفادة ما يقارب 11 778 شخصاً من العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة.

- 78- وفي عام 2018، تمت الموافقة على برنامج تحسين إدارة وجودة الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية وإدارتها وقدرتها على الاستجابة.
- 79- ولتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات صحة الأم والطفل والتغذية ولفائدة النساء في سن الإنجاب في فئة سكانية مختارة في أفقر البلديات ومدى تغطية هذه الخدمات وجودتها، يجري تنفيذ المبادرة الصحية لأمريكا الوسطى. وفي مسح عام 2019، تحققت زيادة بنسبة 80 في المائة من الولادات في المؤسسات؛ وتم تقديم الخدمات لنسبة 94 في المائة من النساء اللائي يعانين من مضاعفات توليدية وفقاً لأحدث المعايير؛ وتمثل 79 في المائة من خدمات رعاية المضاعفات لمعايير المستشفيات؛ وتلقى 55 في المائة من المواليد الرعاية اللازمة لحديثي الولادة في الأيام الثلاثة الأولى بعد الولادة.
- 80- ووقعت الدولة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية اتفاقيات شتى لتوسيع ثلاث مستشفيات وبناء مستشفى للصدمة النفسية من شأنها تعزيز المعروض من خدمات رعاية الإصابات المعتدلة والشديدة، بحيث تحسن جودة الرعاية المقدمة للمرضى الذين يعانون صدمات ناجمة عن حوادث.
- 81- وهي تشكل جزءاً من الخطة الوطنية للتطعيم، 20 لقاحاً، التي تنفذ طوال دورة حياة الطفل والطفلة والمراهق، والشباب، والحوامل، وكبار السن، والفئات المعرضة للخطر من جميع الأعمار. وفي أيار/مايو 2019، تم تنظيم اليوم الوطني للتطعيم والقضاء على الطفيليات، حيث تم تحصين 315 477 شخصاً من مختلف الأعمار بجميع أنواع اللقاحات، باستخدام 1 532 831 جرعة تطعيم ضد الإنفلونزا الموسمية. وخلال فترة السنوات الخمس هذه، أُبلغ عن تغطية التطعيم لنسبة 90 في المائة من الأطفال والمراهقين.
- 82- وفي عام 2019، بلغ التمويل أكثر من 400 مليون ليبرا، مما سمح بعدم وجود نقص في أي لقاح منذ عقد من الزمان. وقد أسهمت هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة في خفض معدل الإصابة بالأمراض ومن الوفيات التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، وتمكنت من القضاء على الخناق وشلل الأطفال والحصبة ومتلازمة الحصبة الخلقية والحصبة الألمانية.
- 83- وتدار عملية شراء الأدوية بمعية الصندوق الاستراتيجي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، حيث تم تأمين 84 في المائة من إمدادات الأدوية واللوازم الجراحية على الصعيد الوطني.
- 84- ووضعت وزارة الصحة المبادئ التوجيهية للرصد الإنذاري ومكافحة الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية، لدى الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومغايري الهوية الجنسية، والعاملين والعاملات في مجال الجنس.

خامساً - تعزيز وحماية الفئات الضعيفة

ألف - الأطفال⁽⁷⁵⁾

- 85- لضمان حقوق الأطفال والمراهقين بشكل شامل، أنشئ عام 2019 النظام المتكامل لضمان حقوق الأطفال والمراهقين في هندوراس، وذلك للتعامل بطريقة متعددة الأطراف مع مسائل الوقاية وتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتهم وضمانها وجبرها⁽⁷⁶⁾، بالاعتماد على أجهزة تصنيفها في مستويات إقليمها الثلاثة، والمؤلفة من 140 مجلساً بلدياً لضمان حقوق الأطفال والمراهقين، و3 مجالس للمقاطعات، ومجلس وطني واحد⁽⁷⁷⁾؛ وآليات محددة لمشاركة منظمات المجتمع المدني للطفولة ومؤسسات السلطات الثلاث للدولة.

- 86- ولتجنب إيداع الأطفال والمراهقين في المؤسسات وضمان حماية حقوقهم، قامت المديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة في عام 2018 برسم خرائط للمراكز التي تقدم الخدمات للأطفال في إطار طريقة الرعاية الدائمة في المؤسسات، وحددت 354 منظمة مسؤولة عن 612 7 طفل ومراهق. وما سبق هو بداية عملية إصدار شهادات لكي تتحول هذه المراكز نفسها إلى مراكز إيواء مؤقتة من النوع الأسري.
- 87- وقد زادت ميزانية المديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة بنسبة 59 في المائة من 2015 إلى 2020، وأضيفت إليها أعمال التنسيق مع المؤسسات والمنظمات الأخرى لحماية الأطفال والمراهقين.
- 88- وفي إطار السياسة العامة للتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة⁽⁷⁸⁾، تعمل 'مديرية التربية بحب' التابعة لأمانة التنمية والإدماج الاجتماعيين مع الأسر في المناطق الأكثر تحللاً في البلد، حيث تطبق دليل "التربية بحب" الذي استفادت منه 92 289 أسرة عام 2019.
- 89- وأطلق مكتب السيدة الأولى للجمهورية والمديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة "حملة المائة يوم من أجل الطفولة الهندوراسية"، لمنع العنف، وتوفير بدائل للأطفال والمراهقين المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، وخفض معدل حمل المراهقات، تألفت من بث وصلات تجارية إذاعية وتلفزيونية، وإذكاء الوعي في أوساط المجالس البلدية والمدارس والعاملين في الشوارع.
- 90- ولضمان الحق في الاسم والجنسية، نفذت حملتا "أنا هندوراسي، أزرع الشعور بالانتماء والهوية" و"نشجع التسجيل الجماعي"، لإذكاء الوعي بأهمية السجل المدني في أوساط المدارس ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني.
- 91- وجرى تعزيز نظام التسجيل في السجل الوطني للأشخاص بافتتاح 5 مكاتب جديدة في المناطق الحدودية عام 2018، مما زاد التسجيل بنسبة 20 في المائة. وعلاوة على ذلك، أتيحت 4 نوافذ مساعدة جديدة في مستشفيات مختلفة في البلاد، حيث تمت 85 900 عملية تسجيل في النوافذ الـ 18 من عام 2016 إلى عام 2018⁽⁷⁹⁾. وأنجز ما مجموعه 561 000 عملية تسجيل ولادة في هذه الفترة.
- 92- وفيما يتعلق بالمراهقين المخالفين للقانون، تم عام 2016 إنشاء المعهد الوطني لرعاية الأحداث الجانحين، وأسندت إليه قيادة نظام العدالة المتخصصة، الذي يوجد تحت وصايته 350 طفلاً ومراهقاً في مختلف مراكز الإيداع التربوية، يستفيدون من خدمات أربعة برامج هي: الوقاية، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج الاجتماعي؛ والعناية بالتدابير البديلة عن الاحتجاز؛ والتعليم النظامي وغير النظامي في مراكز الإيداع التربوية؛ والصحة والرفاه.
- 93- وتتاح من خلال برنامج التعليم فرص للتعليم الرسمي وغير الرسمي للفنون والحرف. وفي عام 2019، كان 75 في المائة من الأطفال والمراهقين في مراكز الإيداع التربوية مسجلين في برامج التعليم الرسمي.
- 94- ويقدم البرنامج الصحي خدمات الرعاية الصحية والنظافة الصحية في مراكز الإيداع التربوية، مع ما يلزم من رعاية شاملة ومستمرة، وكذا خدمات طب الأسنان وعلم النفس والطب النفسي والمساعدة الاجتماعية. وتلقى كل طفل ومراهق، في المتوسط عام 2019، ثلاث متابعات طبية في الشهر.
- 95- ومنذ إنشاء المعهد الوطني لرعاية الأحداث الجانحين، حُقِّض بنسبة 17 في المائة عدد الأطفال والمراهقين المودعين، حيث استفاد حتى الآن 1 344 طفلاً ومراهقاً من التدابير البديلة.
- 96- وتقوم المديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، من جانبها، بمتابعة 116 طفلاً ومراهقاً من ضحايا العصابات سنوياً، وذلك من خلال زيارات رصد فصلية في مراكز الإيداع التربوية، لضمان تماشي برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج مع المعايير الدولية.

باء - المرأة⁽⁸⁰⁾

97- لضمان حقوق المرأة، يروج المعهد الوطني للمرأة للسياسة الوطنية للمرأة، وهي الخطة الثانية للمساواة والإنصاف بين الجنسين للفترة 2010-2022. ويجري تعزيز تنفيذ هذه الخطط والتحقق منه من خلال وحدات الشؤون الجنسانية والمكاتب البلدية للمرأة، كما زادت ميزانية المعهد الوطني للمرأة بنسبة 88 في المائة بين عامي 2015 و2020.

98- ولإدراج النهج الجنساني في سياسات وخطط وميزانيات الإدارة العامة، أدرجت بصفة مؤسسية في المقتضيات العامة للميزانية مواد تأمر المؤسسات بتحديد الإجراءات والموارد اللازمة لسد الفجوات ومعالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

99- ويسهم برنامج 'مدينة المرأة'⁽⁸¹⁾ في منع العنف ورعاية الضحايا، وفي تنمية المهارات اللازمة لتحقيق الاستقلال الذاتي وتحسين الظروف المعيشية، من خلال خدمات ذات نفع شامل: الاستقلال الاقتصادي؛ والصحة الجنسية والإنجابية؛ والاهتمام بحقوق المرأة وحمايتها؛ ورعاية المراهقات؛ والتعليم المجتمعي؛ ورعاية الأطفال. وقد ارتقى البرنامج إلى مستوى سياسة وطنية للدولة⁽⁸²⁾ وله 5 مراكز في المدن الرئيسية ووحدة متنقلة. وبين عامي 2016 و2019، قدمت مراكز 'مدينة المرأة' خدمات إلى 325 272 مستخدمة، تلقين 379 550 خدمة.

100- ومن أجل التصدي للأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة، وضع المعهد الوطني للمرأة عام 2018 "الخريطة المحلية والعبارة للحدود لعوامل الخطر والحماية المتصلة بالعنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص وقتل الإناث" من أجل تنفيذ عمليات ذات أثر سياسي وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العامة في مجال منع العنف ضد النساء والفتيات.

101- ولتعزيز قدرات المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية، وضعت وزارة الصحة دليل الرعاية الشاملة للنساء ضحايا العنف الجنساني/الناجيات بأرواحهن منه، الذي يتناول عملية الرعاية التي يتعين على المهنيين الصحيين اتباعها، بما في ذلك الخدمات القانونية.

102- ولمنع مختلف أشكال العنف ضد المرأة وحمايتها منها، توجد سبع دور إيواء في المدن الكبرى، توفر الرعاية النفسية الاجتماعية والقانونية للنساء ضحايا العنف. وتعمل أربع من دور الإيواء بأموال البلديات و3 بأموال خاصة. وإضافة إلى ذلك، يقدم المعهد الوطني للمرأة الدعم المالي لدارين من هذه الدور.

103- وتمثل إحدى مهام النظام الموحد للرعاية التابع للنظام الوطني للطوارئ 911 في تلقي وتوجيه شكاوى العنف ضد المرأة⁽⁸³⁾، مع ما يلزم من الروابط مع مختلف المؤسسات لتوفير استجابة للضحايا. وفي عام 2019، سُجلت زيادة بنسبة 52 في المائة في شكاوى العنف المنزلي، وهو ما يمثل تطوراً لثقافة الإبلاغ عن العنف ضد المرأة.

104- وفي إطار الخطة الاستراتيجية لمكتب النائب العام، أنشئت وحدات للرعاية الشاملة المتخصصة استقبلت 11 541 شكوى تتعلق بالعنف المنزلي في الفترة من 2016 إلى أيلول/سبتمبر 2019، وتوجد منها 18 وحدة على المستوى الوطني. ويضم مكتب المدعي الخاص المعني بالمرأة حالياً 73 مدعياً عاماً على المستوى الوطني.

105- وفرضت المحاكم الخاصة لمكافحة العنف المنزلي تدابير أمنية لحماية النساء ضحايا شكل من أشكال العنف من خلال وحدات الرعاية الشاملة المتخصصة، وأصدرت 21 742 حكماً نهائياً ضد مرتكبي جريمة العنف المنزلي في الفترة من 2016 إلى 2018. وفي مناطق البلد التي لا توجد بها محاكم متخصصة، تتولى محاكم الصلح مسؤولية النظر في هذه القضايا.

106- ووافقت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأشخاص والاتجار بهم في هندوراس على الخطة الاستراتيجية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالأشخاص للفترة 2016-2022 من أجل منع الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيه والمعاقبة عليه، وكذا ضمان الرعاية والحماية الشاملتين لضحايا جريمة الاتجار بالأشخاص. كما وُضع بروتوكول عمل فريق الاستجابة الفورية لرعاية ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالأشخاص في هندوراس⁽⁸⁴⁾ ولوائح قانون مكافحة الاتجار.

107- في عام 2018، قدمت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأشخاص والاتجار بهم الخدمات لـ 302 من الضحايا الناجين بأرواحهم، تتعلق 85 حالة منهم بضحايا جدد، وتابعت تقديم الخدمة في 133 حالة وأكملت عملية إعادة التأهيل في 84 حالة. وإضافة إلى ذلك، استفاد 27 ضحية من ائتمانات صغرى، وأدمج 75 في التعليم النظامي وغير النظامي، وقدمت للضحايا 20 000 خدمة شملت عمليات المرافقة، والمساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية والطبية والتعليمية، والمساعدة في مجال التدريب المهني، والحصول على الوثائق، واللجوء، والإيواء، والعلاج من الإدمان. كما تعاونت في إنقاذ 37 ضحية وإعادة 23 ضحية إلى أوطانهم بين عامي 2018 و 2019.

108- وحتى الآن، أنشأت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأشخاص والاتجار بهم 24 لجنة محلية على الصعيد الوطني ونفذت 8 حملات أدت الوعي لدى 250 000 شخص، ودربت أكثر من 17 681 شخصاً، وجعلت 298 شركة تلتزم بالامتثال لمدونة قواعد السلوك لمكافحة الاتجار⁽⁸⁵⁾.

109- ونجحت وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي التجاري والاتجار غير المشروع بالأشخاص التابعة لمكتب النائب العام، بين عامي 2018 و 2019، في استصدار أحكام على 41 شخصاً لارتكابهم جريمة الاتجار والاستغلال الجنسي و14 شخصاً جريمة الاتجار غير المشروع بالأشخاص. وفي عام 2018، تمت مقاضاة 23 مهرباً مزعوماً، وفي عام 2019 تم رفع قضايا جنائية ضد 41 مسؤولاً مزعوماً عن جريمة الاتجار وعلى 26 في قضايا تهريب.

110- ولتحسين عمليات المساءلة والتنسيق بين الوكالات، أنشئت عام 2018 اللجنة المشتركة بين الوكالات لرصد التحقيقات في الوفيات العنيفة للنساء وقتل الإناث، وهي مساحة للحوار مع منظمات المجتمع المدني بحثاً عن حلول لظاهرة قتل الإناث، حققت ما يلي: نشر لوائحها؛ وإنشاء نظام لتسجيل البيانات؛ وتخصيص 40 مليون ليبرا لوحدة التحقيقات في حالات الوفاة العنيفة للنساء وقتل الإناث، الملحقة بالوكالة التقنية للتحقيقات.

111- وسجل انخفاض تدريجي في معدلات جرائم قتل النساء، إذ انتقلت من 14.6 عام 2014 إلى 8.3 عام 2018، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2013⁽⁸⁶⁾.

112- وفيما يتعلق بالحق في الصحة الجنسية والإنجابية، أنشأت وزارة الصحة ومكتب السيدة الأولى للجمهورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكندا، في إطار الخطة المتعددة القطاعات للوقاية من الحمل، مبادرة تسمى الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين، يستفيد منها 300 000 مراهق. وهناك 91 مركزاً للخدمات الصحية الملائمة للمراهقين في 17 مقاطعة، و58 عيادة للرعاية الشاملة للمراهق، و8 لجان مجتمعية للشباب.

113- ومنحت وزارة التعليم شهادات لـ 22 750 مدرساً وجرى تنفيذ أدلة "أرعى صحي وحياتي"، و"مدارس للآباء من أجل التربية الجنسية الشاملة"، و"التصدي الشامل للتحرش و/أو الاعتداء و/أو الانتهاك الجنسي في إطار وزارة التعليم في هندوراس" في 1 055 مركزاً من المستوى الأساسي استفاد منها 17 672 طالباً.

114- ومع برنامج "مراهقون حاملون، وأسر داعمة"، قدمت الخدمات إلى أكثر من 60 000 شاب تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة، وجرى العمل باعتماد منهجية مراكز الوقاية من العنف مع أكثر من 170 000 طفلاً ومراهقاً بالتعاون مع الآباء والمدرسين⁽⁸⁷⁾.

115- ولضمان المشاركة السياسية الفعالة للمرأة نتيجة للعملية الانتخابية المنظمة عام 2017، من أصل 128 نائباً كاملي العضوية ونوابهم في الكونغرس الوطني، انتُخبت 79 امرأة 28 منهن كاملات العضوية و51 مناوبة. وعلى الصعيد المحلي، هناك 22 عمدة و266 نائبة عمدة و628 مستشارة بلدية. وتتألف الجلسة العامة لمحكمة العدل العليا من 15 قاضياً، 5 منهم نساء. وفي منصب رئاسة السلطة التنفيذية، هناك 3 نواب للرئيس اثنان منهم نساء.

116- ويوجد حالياً 201 439 موظفاً حكومياً، 51 في المائة منهم نساء. ومن بين هؤلاء، توظف السلطة التنفيذية 26 016 موظفاً، 63 في المائة منهم نساء يشغلن 298 منصباً لاتخاذ القرار.

جيم- الشعوب الأصلية والهندوراسيون المنحدرون من أصل أفريقي⁽⁸⁸⁾

117- للسياسة العامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري من أجل النهوض المتكامل بشعوب هندوراس الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي ستة محاور تعالج المشاركة الاجتماعية والسياسية، والحق في التعليم، والصحة، والحصول على الموارد، والحق في الأرض والأراضي، والوصول إلى العدالة الرسمية والمجتمعية. وقد وُضعت خطة العمل لتنفيذ هذه السياسة العامة؛ وذلك نتيجة عملية تشاور واسعة وتشاركية على المستوى الوطني شملت أكثر من 500 ممثل عن لتسعة من الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي أجرتها المديرية الوطنية للشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي.

118- ومن أجل وضع إطار لمشاركة شاملة للشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، أوضحت أمانة التنسيق العامة للحكومة الجهود الرامية إلى تعزيز خطة الشراكة من أجل تنمية موسكيتيا الهندوراسية الموقعة عام 2016، مع التوقيع على خطاب نوايا بين الدولة، والحكومات المحلية لمقاطعة غراسياس أدبوس، وممثلي منظمات المجتمع المدني للشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، والمتعاونين⁽⁸⁹⁾. وتشكل خطة الشراكة من أجل تنمية موسكيتيا الهندوراسية آلية للتعاون وتنسيق الإجراءات تيسر تنفيذ تدخلات في المجالات والقضايا ذات الأولوية، لصالح شعوب المنطقة.

119- وفي إطار خطة الشراكة من أجل تنمية موسكيتيا الهندوراسية، أنشئ منبر للإدارة الإقليمية بثلاث لجان عمل هي: العدالة والحكم؛ والتنمية الاقتصادية واستخدام الموارد الطبيعية؛ والتنمية الاجتماعية وتنمية البنية التحتية الأساسية، مع إعطاء الأولوية للتعليم والتصحاح وتنظيم الأراضي في المنطقة.

120- وفيما يتعلق بالحصول على الأراضي والموارد، أنشئت عام 2019، في إطار خطة الشراكة من أجل تنمية موسكيتيا الهندوراسية، اللجنة الفرعية المشتركة بين المؤسسات المعنية بسندات ملكية الأراضي والموارد الطبيعية في منطقة موسكيتيا وتوسيعها وتوفير التصحاح بها وحمايتها، وقد سبق ذلك تسليم سندات الملكية لأكثر من 25 000 أسرة من 12 مجلساً إقليمياً في موسكيتيا، تبلغ مساحتها 1 114 976.24 هكتاراً، منحها المعهد الزراعي الوطني. كما منح معهد الحفاظ على الغابات 10 سندات ملكية بين عامي 2015 و2019، مما أضاف أكثر من 371 166 هكتاراً استفادت منه 2 800 أسرة.

121- وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية واستخدام الموارد، قدمت خطة الشراكة من أجل تنمية موسكيتيا الهندوراسية، من خلال مراكز موسكيتيا لتنمية الأعمال التجارية، ألف استشارة لـ 457 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم. كما أنشئ 38 مشروعاً جديداً (22 لرجال و16 لنساء) تمكنت من الإبقاء على 3 000 وظيفة وخلق 184 (100 لرجال و84 لنساء) خلال عامي 2018 و2019.

- 122- ونفذت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في موسكيتيا مشروع براوانكا، حيث أنفقت 4 164 مليون ليبرا، في شكل مساعدات تقنية ترمي إلى تطوير سلاسل إنتاج الحبوب الأساسية والكاكاو والأسماك؛ واستفادت منها 3 750 أسرة، وسلمت 2 110 سندات تضامن إنتاجية من بذور الأرز والفاصوليا.
- 123- وفي المنطقة الغربية، نُفذ مشروع التنافسية والتنمية المستدامة للشريط الحدودي الجنوبي الغربي (PRO-LENCA) الذي وفر الموارد لأكثر من 1 000 من السكان الأصليين، المنظمين بطرائق مختلفة، وذلك بإنجاز 12 خطة استثمارية وإئتمانية لصالح 915 امرأة من نساء الشعوب الأصلية، باستثمار قدره 54 مليون ليبرا.
- 124- ولضمان الإدماج والمشاركة السياسيين الفعليين للشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، ينص قانون المشاركة السياسية والانتخابية على عمليات تعاونية مع القطاعات المنظمة. وفي هذا الصدد، وقّعت المحكمة الانتخابية العليا عام 2017 مذكرة تفاهم مع شبكة نساء الشعوب الأصلية والهندوراسيات المنحدرات من أصل أفريقي، تنص على مشاركتهن في العملية الانتخابية وفي الدورات التدريبية وكمراقبات للعملية.
- 125- وفي العملية الانتخابية لعام 2017 على مستوى أعضاء الكونغرس الوطني، زادت مشاركة الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، حيث انتقلت من 8 إلى 20 نائباً، 9 نساء و11 رجلاً، ينتظمون في فريق نيابي متعدد الأحزاب.
- 126- وأجرت الدولة عملية تشاور في المجلس الإقليمي لميسكيتو دي ديونات في منطقة بروس لاغونا، بشأن تنفيذ مشروع الطاقة الفولطاضوية⁽⁹⁰⁾. كما أجريت عملية تشاور مع شعب ميسكيتو بشأن مشروع استغلال النفط على سواحل موسكيتيا مع المجالس الإقليمية لموسكيتيا، وهي سواحل محمية بالبروتوكول البيولوجي الثقافي لشعب ميسكيتو.
- 127- وفيما يتعلق بمشروع مرسوم "قانون التشاور الحر والمسبق والمستنير"، يقوم الكونغرس الوطني بتحليل الاقتراح التقني وجدول الأنشطة المقدم من مفوضية حقوق الإنسان، بناء على طلب من هذه السلطة في الدولة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
- 128- ولتحديد هوية الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، قام السجل الوطني للأشخاص وأمانة التنمية والإدماج الاجتماعيين، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتسجيل 343 شخصاً بشكل متنقل في منطقة موسكيتيا. وسلمت 1 000 بطاقة هوية مع البرنامج الشامل للهوية المدنية في الأمريكتين التابع لمنظمة الدول الأمريكية. وسير السجل الوطني للأشخاص ألوية في المناطق الحدودية لبلدان المثلث الشمالي من أجل تسجيل المواليد وإصدار وثائق الهوية.
- 129- ونظمت اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية برعاية ومنع مشاكل مصائد الغوص أياماً للتعريف بلائحة السلامة والصحة المهنيين في صيد الغوص لفائدة الغواصين من الميسكيتو⁽⁹¹⁾. وجرت مواءمة اللائحة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بدعم من وزارة حقوق الإنسان.
- 130- ومن خلال عمليات تفتيش العمل، جرى الحد من المخاطر المهنية وتحسين الإنتاجية في سفن صيد الغوص بإجراء ما مجموعه 177 عملية تفتيش.
- 131- ولكي يستفيد أطفال الغواصين ذوي الإعاقة، مُنحت 148 منحة دراسية إلى الأطفال والمراهقين، ذكوراً وإناثاً، بين عامي 2016 و2019، ومنح للدراسات العليا لأكثر من 500 شاب وشابة بين عامي 2015 و2016⁽⁹²⁾.

132- ولفائدة شعب لينكا، افتتح قسم الأمهات وحديثي الولادة في المستشفى الإقليمي لإنتيبوكا، بقيمة 88 مليون ليبرا، له طاقة إيوائية من 120 سريراً للبالغين وحديثي الولادة؛ ولفائدة شعب غاريفونا، جرى توسيع جناح طب الأطفال في مستشفى دي بويرتو كورتيس، باستثمار قدره 7 ملايين ليبرا؛ ولفائدة شعب تولوبان، جرى تجهيز المركز الاستشفائي للسكان الأصليين تولوبان وإنشاء مرفق صحي وعيادة للأمهات والأطفال في لامونطانيا دي لا فلور؛ ولشعب ميسكيتو، توجد منذ عام 2015 عيادة للرعاية الأولية من أجل علاج متلازمة انخفاض الضغط⁽⁹³⁾ ووضع بروتوكول لرعاية الأشخاص الذين يعانون من مرض انخفاض الضغط.

133- ولتسهيل الوصول إلى العدالة، طورت وزارة حقوق الإنسان، في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2013-2022، عملية للتدريب ومنح الشهادات لفائدة 26 وكيل ادعاء مجتمعية في منطقة غراسياس أديوس.

134- ووضعت في الخطة الاستراتيجية المؤسسية لمكتب النائب العام مبادئ توجيهية لرعاية الضحايا والمواطنين تعتمد نهجاً متميزاً: نظم في إطارها 25 يوم تدريب عام 2018، استهدفت العاملين في مجال العدالة وأفراد الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، وأجريت 10 زيارات إلى المجتمعات المحلية التي وردت منها شكاوى. وللتحقيق في الجرائم المرتكبة في حق الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، يستخدم مكتب المدعي الخاص المعني بالإثنيات والتراث الثقافي دليل إجراءات التحقيق في انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الإطار، يواصل مكتب النائب العام إجراء تحقيقات بشأن ما يقارب 54 مشروعاً للطاقة الكهرومائية والتعددين تؤثر على المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي.

دال - تنقل البشر⁽⁹⁴⁾

135- في الفترة بين عامي 2015 و2019، واصلت الدولة التزامها بمعالجة الأسباب الهيكلية للهجرة غير القانونية، وحماية المهاجرين في بلدان العبور والمقصد، وإعادة إدماج المهاجرين العائدين، من خلال المبادرات التالية: خطة الشراكة من أجل الازدهار، والإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول، وخطة التنمية الشاملة⁽⁹⁵⁾.

136- ولمساعدة وحماية حقوق الهندوراسيين في بلدان العبور والمقصد، أنشأت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي عام 2015 وكالة الوزارة للشؤون القنصلية وشؤون الهجرة⁽⁹⁶⁾؛ ولكي تكون لها سياسات عامة قائمة على الأدلة، بدأ مرصد الشؤون القنصلية وشؤون الهجرة العمل في هندوراس.

137- ويقدم مكتب حماية المهاجر الهندوراسي خدمات حماية شاملة من مثل: شراء الأدوية، والأغذية، والرعاية الطبية المتخصصة، وتذاكر الطيران، من بين أمور أخرى؛ وساعد، بالتنسيق مع المديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، في عملية عودة 981 طفلاً ومراهقاً وإعادة لم شملهم بأسرهم.

138- وإضافة إلى ذلك، تم تعزيز رعاية الهندوراسيين في الخارج بمراكز قنصلية لحماية المهاجرين الهندوراسيين في هيوستن ومكسيكو، وتوسيع الشبكة القنصلية بافتتاح 3 قنصليات جديدة⁽⁹⁷⁾.

139- ولإطلاع المهاجرين على حقوقهم، تعد وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي دليل المهاجرين، الذي يتضمن بيانات اتصال السفارات والقنصليات الهندوراسية، وينشئ خطوط الاتصال بالملاجئ وخطوط دعم في المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس.

- 140- ولإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين العائدين، أطلقت مراكز رعاية المهاجرين العائدين حيث يجري تركيز استجابة الدولة من خلال رعاية متخصصة ومشاركة بين الوكالات، تحدد الأشخاص ذوي الحاجة إلى الحماية وتوجههم، وذلك بتمويل من صندوق التضامن مع المهاجر الهندوراسي⁽⁹⁸⁾. كما تم افتتاح 14 وحدة بلدية لخدمة العائدين في البلديات ذات الأولوية من أجل تيسير إعادة إدماجهم الفعلي على المستوى المحلي.
- 141- وقدمت أيضاً 369 استشارة، وقدمت الرعاية في 1 204 حالات لهندوراسيين محرومين من الحرية، و650 حالة للأطفال ومراهقين، حيث منحت مساعدة مالية في 312 حالة.
- 142- وفي إطار فرقة العمل المعنية بالأطفال المهاجرين، أنشئت آليات مختلفة لاستقبال الأطفال والوحدات الأسرية النووية والبالغين العائدين براً وجواً، وكذا إجراء لتحديد الهوية والحماية والإحالة في مراكز رعاية المهاجرين العائدين.
- 143- وفيما يتعلق بتدابير الحماية الخاصة للأطفال والمراهقين، تضطلع المديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، عن طريق "أخصائيي إعادة الإدماج الإقليميين"، بمهمة وقاية الأطفال المهاجرين المقيمين على الحدود الشمالية الغربية للبلد ورصدهم وإعادة إدماجهم، وقد قام مركز بيلين لرعاية المهاجرين العائدين برعاية 268 454 مهاجراً عائداً، يتوزعون على 218 053 بالغاً و50 401 طفلاً ومراهقاً خلال الفترة بين عامي 2015 و2019.
- 144- وتنفذ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، بتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بروتوكول الحماية الفورية، من أجل تحديد الحالات التي تحتاج إلى حماية بسبب ظروف العنف، وضمان معالجة شاملة لأوضاع الأطفال والمراهقين. ومنذ عام 2014 حتى الآن، قدمت المديرية الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة 200 280 خدمة رعاية متعددة التخصصات إلى الأطفال والمراهقين المهاجرين العائدين، شملت الرعاية الطبية والنفسية والقانونية والمتابعة. وفي عام 2019، عالجت 1 622 حالة لأطفال مهاجرين يحتاجون إلى حماية.
- 145- وفي إطار برنامج حماية الأطفال والمراهقين المنتهكة حقوقهم، أنشئت دور حماية مؤقتة كشكل من أشكال الرعاية البديلة للأطفال والمراهقين الضعفاء، وتوجد حالياً 10 مراكز قدمت الخدمات لـ 1 047 طفلاً ومراهقاً عام 2019.
- 146- وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2019، أُطلق برنامج لإدارة حالات الأطفال والمراهقين المهاجرين وأسرهم، داعماً بذلك ربط الخدمات الاجتماعية التي تفيدهم الأسرة بالحلولة دون معاودتهم للهجرة بصورة غير قانونية. وأديرت 2 181 حالة من حالات الأطفال والمراهقين المهاجرين لأغراض الرصد وإعادة الإدماج.
- 147- ولحماية المهاجرين العابرين وملتمسي اللجوء، أنشئت لجنة لجوء كحيز متعدد القطاعات لتحليل الحالات وإيجاد حل لها. ويقدم المعهد الوطني للهجرة الرعاية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء من خلال مراكز رعاية المهاجرين غير النظاميين. وإضافة إلى ذلك، أنشئت عيادة طبية لرعاية المهاجرين بهدف توفير الرعاية والمساعدة الإنسانية. وفي الفترة من 2016 إلى 2019، قدمت مراكز رعاية المهاجرين غير النظاميين الخدمات لـ 5 690 طفلاً ومراهقاً.
- 148- وتقدم وزارة حقوق الإنسان الرعاية لضحايا ظاهرة التشرد الداخلي، في إطار الرصد والتنسيق مع المؤسسات التي تشكل اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية المشردين بسبب العنف.

149- وفي عام 2019، نُشرت الدراسة الثانية لتوصيف النزوح الداخلي بسبب العنف في هندوراس. وتنفذ خطة الرصد من خلال المشروع التجريبي "توليد المعرفة والخبرة في مجال المساعدة الإنسانية الطارئة للمهاجرين العائدين ذوي الحاجة إلى الحماية"، التي قدمت المساعدة في 18 حالة؛ ووُضع دليل تطبيق معايير الرعاية التفاضلية ذات النهج النفسي الاجتماعي⁽⁹⁹⁾، وجرى تنسيق تنفيذ ثلاث خطط للاستجابة لظاهرة التشرّد في ثلاث بلديات ذات أولوية، مع استراتيجية للحلول دائمة.

هاء- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين⁽¹⁰⁰⁾

150- أدرجت وزارة حقوق الإنسان منع التمييز كمضمون في المناهج الدراسية للدورة التدريبية الأساسية للجيش، والدورة الأساسية للشرطة العسكرية للنظام العام، والدورة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان للموظفين العموميين، بما في ذلك حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين. كما وُضع بروتوكول التعامل مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين بالنسبة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

151- ووقعت أمانة التنمية والإدماج الاجتماعيين ووزارة حقوق الإنسان اتفاقات تعاون مع منظمات المجتمع المدني: مركز التنمية والتعاون 'سوموس' للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين، ورابطة قوس قزح للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، والجماعية البنفسجية، بهدف تدريب وتوعية الموظفين العموميين بشأن مسألة حقوق الإنسان، والتنوع الجنسي، وأمور أخرى.

152- ودربت وزارة حقوق الإنسان 7 089 موظفاً عمومياً من خلال الدورة الأساسية في حقوق الإنسان، ووحدة مهارات وأدوات منع التمييز، التي تشمل تدريبات على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين. وإضافة إلى ذلك، دربت 210 موظفين عموميين على قضايا التنوع الجنسي، والمصطلحات، وبروتوكولات الرعاية المتميزة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين من خلال "حلقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والتنوع الجنسي".

153- وتقوم وزارة حقوق الإنسان، بمرافقة منظمات المجتمع المدني، بتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين من خلال وضع برنامج للتحقيقات المشتركة في الإدماج الاجتماعي من أجل تحديد الحواجز التي تحول دون الإعمال التدريجي لحقوقهم.

154- وقد وضع المعهد الوطني للسجون، بدعم من منظمة كوزوميل لمغايرو الهوية الجنسية، عملية تدريب وتوعية بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين المحرومين من الحرية، حيث دربت 400 موظف وعامل، باستخدام منهجية دليل تدريب موظفي السجون لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

155- ولضمان الوصول إلى العدالة، دربت السلطة القضائية وبرنامج العدالة الأوروبي 89 شخصاً من فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين مانحة إياهم شهادات كميسرين قانونيين في المناطق التي تقل فيها فرص الوصول إلى العدالة، ومعززة نخب خدمة المواطنين، وخاصة في صفوف الفئات الضعيفة.

156- ويهدف برنامج "جمعية تعليم العدالة" إلى تعزيز قدرات العاملين في مجال العدالة من أجل التحقيق في العنف الجنساني بشكل يراعي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية

الجنسانية وحاملي صفات الجنسين كمجموعة ذات أولوية. ومنذ عام 2009 حتى الآن، أُدين 19 جانياً متهماً بارتكاب أعمال عنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

157- وفيما يتعلق بحق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الصحة، وضعت وزارة الصحة الدليل الذي يقدم التوجيه الأساسي لتوفير خدمات صحية خالية من الوصم والتمييز، وهو ما ينطبق على جميع المرافق الصحية.

واو- المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون وإعلاميو وسائل التواصل الاجتماعي والعاملون في مجال العدالة⁽¹⁰¹⁾

158- منذ اعتماد قانون الحماية في عام 2015⁽¹⁰²⁾، قبلت المديرية العامة لنظام الحماية 384 حالة، وبقيت 204 حالات قيد النظر. وتتعلق 40 منها بمدافعين عن البيئة، و21 بالسكان الأصليين، و8 بالهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي، و12 بالمدافعين عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ومنذ عام 2017، قُدم ما مجموعه 482 تحليلاً وإعادة تقييم للمخاطر لاطلاع اللجنة التقنية لآلية الحماية عليها.

159- وفي الفترة بين عامي 2017 و2019، وبدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - بيت الحرية، جرى تطوير أدوات تحليل وأدلة عمليات للوحدات، وافق عليها المجلس الوطني للحماية، وذلك من أجل تشغيل آلية الحماية. وبمساعدة تقنية من الاتحاد الأوروبي، وُضعت رسوم بيانية ومنهجية لتحليل المخاطر الفردية والجماعية.

160- ويُستخدم شكل دراسة التقييم من أجل اتخاذ إجراء فوري، وقت إجراء المقابلة الأولية مع مقدمي التماسات من أجل اتخاذ تدابير الحماية، ويُبيح نهج متمايز وتحليل متعدد الجوانب باستخدام الأدوات التقنية لتقييم المخاطر في الحالات الفردية والجماعية. ويتم الاتفاق على التدابير مع المستفيدين من خلال اللجنة التقنية لآلية الحماية ويحظون بمتابعة كل على حدة.

161- وقد وضعت المديرية العامة لنظام الحماية، بمساعدة تقنية من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - بيت الحرية، منهجية تحليل سياق المخاطر وصياغة خطط الوقاية والإنذار المبكر لضمان عمل الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والوصول إلى العدالة. وهناك 7 تشخيصات لسباق المخاطر⁽¹⁰³⁾. وقد وضعت هذه الخطط مع منظمات تمثيلية، منها: المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، والمدافعات والمدافعون عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والصحافيين وإعلاميي وسائل التواصل الاجتماعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الجنوبية من هندوراس وأغوان السفلى.

162- ولكي يعرف السكان الذين يسري عليهم القانون بالحماية وتكون لهم إمكانية الحصول عليها، تم استحداث 31 عملية تعريفية اجتماعية، دربت 900 شخص، من بينهم: مدافعون عن حقوق الإنسان، وعن المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، وغاريغونا، ونقايبون، وصحافيون، وإعلاميو وسائل التواصل الاجتماعي، وعمالون في العدالة.

163- وفي الفترة بين عامي 2016 و2019، زادت المديرية العامة لنظام الحماية ميزانيتها بنسبة 142 في المائة حيث أصبح لها صندوق دَوَّار بقيمة 10 ملايين ليبرا⁽¹⁰⁴⁾.

زاي - سلبو الحرية⁽¹⁰⁵⁾

164- خفّض نظام السجون الوطني من اكتظاظ السجون بنسبة 46 في المائة منذ عام 2017 وحسّن الظروف المعيشية للأشخاص المحرومين من الحرية، وبناء 3 سجون جديدة وتحديد بعض ما هو قائم منها، زيدت القدرة الإيوائية بـ 880 3.

165- ولتحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المحرومين من الحرية، هناك برامج مختلفة توفر التدريب لـ 400 1 سجين في 12 سجنًا (240 رجلاً و160 امرأة) على مسائل الزراعة والقيم وحفز التنمية وغيرها. ولضمان حقوق المحرومين من الحرية، مُتّع 850 شخصاً بتدابير ما قبل الإفراج عنهم.

166- وفي السنوات الثلاث الماضية، تنفذ اللجنة الوطنية لمنع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، امتثالاً لولايتها، أدلة توثيق حالات التعذيب والتعامل معها، حيث تم إطلاع أعضاء المجالس المحلية عليها، كما جرى في الفترة بين عامي 2017 و2018 تدريب 313 عضواً في هذا المجال.

167- وجرى تصميم برنامج تدريبي يستند إلى "دليل الإجراءات في مجال حقوق الإنسان والحظر المطلق للتعذيب" الذي جرى في إطاره تدريب 458 عضواً من الشرطة الوطنية و492 عضواً من الشرطة العسكرية للنظام العام خلال عام 2018؛ وإضافة إلى ذلك، نُظّم 68 يوماً تدريبياً، جرى خلالها تدريب 2 598 شخصاً (698 رجلاً و900 امرأة)، من بينهم 248 شخصاً ينتمون إلى الفئات الضعيفة.

168- ودرست وزارة حقوق الإنسان، في الفترة من 2015 إلى 2018، 4 198 محروماً من الحرية في مجال حقوق الإنسان وثقافة السلام، إضافة إلى تكوين 120 موظفاً حكومياً من المعهد الوطني للسجون ليصبحوا مدرّبين في مجال حقوق الإنسان المؤسسية.

169- وبين عامي 2016 و2018، أجرت اللجنة الوطنية لمنع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ما متوسطه 118 زيارة إلى مراكز الاحتجاز والحبس والسجن في السنة، وأحالت 160 شكوى إلى مكتب النائب العام.

170- وبدعم من النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان (وزارة حقوق الإنسان، والمفوض الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمنع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال) ولكي تراعي القرارات والإجراءات نصح لحقوق الإنسان وتقييد بالمعايير الدولية لحماية المحرومين من الحرية، جرى تعيين لجنة تدخّل تتألف من قوة الأمن الوطنية المشتركة بين الوكالات من أجل التعجيل بتعزيز وضمان تحسين نظام جديد لإدارة السجون، وذلك كتدبير استثنائي ومؤقت، لمدة 6 أشهر⁽¹⁰⁶⁾.

سادساً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات

171- تبرز من بين أهم الإنجازات الرئيسية أن 61 في المائة من المكاتب القضائية على الصعيد الوطني ليس لديها أي تأخر قضائي، وخفض معدل جرائم القتل بمقدار 30.72 نقطة مقارنة بعام 2014، وفتح واستمرار مجالات متعددة للحوار مع منظمات المجتمع المدني، والحد من الفقر بنسبة 8 في المائة للأسر المعيشية المستفيدة من برنامج 'حياة أفضل'، وتقليص عدد الولادات المؤسسية للقاصرات بـ 207 6 وحالات حمل المراهقات طالبات المدارس الثانوية بنسبة 37 في المائة⁽¹⁰⁷⁾، وتوطيد هيكل حكومي لحماية المهاجرين المحتاجين إلى حماية خاصة وهم في طريق العودة والعائدين منهم.

172- وقد نُوهَ بهندوراس على الصعيد الدولي كواحدة من 9 بلدان لديها آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹⁰⁸⁾؛ وحظيت بالاعتراف على برنامجها 'مدينة المرأة'⁽¹⁰⁹⁾، وإنشاء وزارة حقوق الإنسان، وإضفاء الطابع المهني على فرقة العمل الخاصة المعنية بالاستجابة في مجال حقوق الإنسان.

173- ويمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان حقوق الإنسان فيما يلي: '1' توليد معلومات مصنفة؛ و'2' القيود المفروضة على الموارد التقنية المتخصصة في مختلف المجالات والتي تحول دون تنفيذ جميع التوصيات؛ و'3' الحاجة إلى إيجاد ثقافة للسلام وحقوق الإنسان؛ و'4' زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار؛ و'5' واستمرار التنازع والتقاطب الاجتماعيين؛ و'7' تعزيز مجالات الحوار بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان.

174- وتعرب هندوراس عن قلقها العميق إزاء تغير المناخ، ووجود الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وهي عوامل تؤثر على قدرة الدولة على ضمان حقوق الإنسان. وعلى الصعيد المحلي، هناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود أكبر لتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة، والحد من الإفلات من العقاب، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين.

سابعاً- التوقعات في مجال المساعدة التقنية

175- تشكر الدولة جميع الحكومات ووكالات التعاون الدولي ومنظمات المجتمع المدني الموجودة في الميدان والتي عملت كشركاء لا غنى عنهم في إحراز أوجه التقدم الحالية، وتشجع الدول على مواصلة برامج تعاونها مع هندوراس وزيادتها إن أمكن، وكذا أن زيادة استثماراتها في البلد.

176- وتدعو المجتمع الدولي بأسره إلى إقامة شراكات قوية لمواجهة التحديات الحالية والجديدة التي تنشأ لإعمال حقوق أضعف الفئات السكانية، دون أن يتخلف عن الركب أحد.

177- وبالنظر إلى خبرة الدولة وقدرتها فيما يتعلق ببعض القضايا، ندعو نظراءنا إلى معرفة أكثر تفصيلاً للممارسات الجيدة التي تم تطويرها في السنوات الخمس الأخيرة نتيجة لتنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وتبرز من بينها حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والمشردين داخلياً، والربط بين سياسات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، والعمل المشترك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والحوار بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء نظام رصد توصيات حقوق الإنسان في هندوراس.

Notes

- ¹ Decreto Ejecutivo PCM 028-2017 Gaceta 34,410.
- ² El SIMOREH es una herramienta que permite el seguimiento en línea de las recomendaciones de los órganos de tratados y procedimientos especiales y la auto asignación, priorización y seguimiento de las mismas a través de 10 mesas de trabajo.
- ³ Los municipios de bienestar solidario promueven el enfoque de seguridad humana de las comunidades municipales, promoviendo la participación de la sociedad y los gobiernos locales en la transformación local hacia el desarrollo sostenible.
- ⁴ Creado conforme al Protocolo Facultativo de la Convención contra la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes.
- ⁵ Decreto Ejecutivo PCM-055-2017, Gaceta 34,441.
- ⁶ Acuerdo FGR-002-2018, Gaceta 34,593, se creó en marzo de 2018, otorgándole competencia para investigar los delitos cometidos en perjuicio de las y los defensores de derechos humanos, periodistas, comunicadores sociales y operadores de justicia, incluyendo el delito de amenazas.
- ⁷ Recomendaciones 124.1, 124.20, 124.24, 124.44, 124.47, 125.1, 125.3, 125.4, 125.13, 126.5, 126.8, 126.12.
- ⁸ Decreto Legislativo No. 89-2016, Gaceta 34,109. Acuerdo No. 001-2016, Gaceta 34, 031.

- ⁹ Acuerdo PCSJ No. 01-2017, Gaceta 34,265.
- ¹⁰ Decreto No. 97-2017 y 98-2017, Gaceta 34,473.
- ¹¹ Decreto Legislativo No. 200-2018, Gaceta 34,856.
- ¹² Acuerdo FGR 009-2017, Gaceta 34,403 Dirección de Lucha contra el Narcotráfico; Acuerdo FGR-13-2017 Gaceta 34,447 Unidad Contra la Trata de Personas, Explotación Sexual Comercial y Tráfico Ilícito de Personas; Acuerdo FGR 002-2018, Gaceta 34,593 Fiscalía Especial para la Protección de los Defensores de Derechos Humanos, Periodistas, Comunicadores Sociales y Operadores de Justicia; Acuerdo FGR 006-2018, Gaceta 34,599 Fiscalía Regional del Aguán; y, Acuerdo FGR 009-2017, Gaceta 34,403 Dirección de Lucha contra el Narcotráfico.
- ¹³ Decreto Legislativo No. 106-2016, Gaceta 34,201 Unidad de Investigación de Muertes Violentas de Mujeres y Femicidios.
- ¹⁴ Decreto Legislativo No. 69-2017, Gaceta 34,463; Decreto Legislativo No. 018-2017, Gaceta 34,463; y, Acuerdo Ministerial No 264-2019, Gaceta 34,867.
- ¹⁵ Decreto Legislativo No.140-2015, Gaceta 34,175.
- ¹⁶ Decreto Legislativo No. 101-2018, Gaceta 34,866.
- ¹⁷ Decreto Legislativo No. 51-2016, Gaceta 34,162.
- ¹⁸ Decreto Ejecutivo PCM-061-2017, Gaceta 34,450.
- ¹⁹ Decreto Legislativo No. 106-2016, Gaceta 34,201.
- ²⁰ Creado mediante Acuerdo No. 003-2016, Gaceta 34,134.
- ²¹ Recomendaciones 125.6, 125.74, 126.1.
- ²² Decreto Legislativo No. 8-2017 Gaceta 34,408.
- ²³ Disponible en: <https://sde.gob.hn/2017/08/17/tlc-korea/> consultado el 14 de diciembre de 2019.
- ²⁴ Decreto Legislativo No. 178-2016, Gaceta 34,290.
- ²⁵ Decreto Legislativo No. 125.2016, Gaceta 34,380.
- ²⁶ Decreto Legislativo No. 118-2019 Gaceta 35,093.
- ²⁷ Decreto Ejecutivo PCM-064-2018, Gaceta 34,756.
- ²⁸ Disponible en: <http://www.scgg.gob.hn/es/node/236> consultado el 14 de diciembre de 2019.
- ²⁹ Decreto Ejecutivo PCM-029-2017, Gaceta 34,333; Decreto Ejecutivo PCM 015-2016, Gaceta 34,016; Decreto Ejecutivo PCM-05-2015 Gaceta 33,672; y, Decreto Legislativo 015-2016, Gaceta 34,016.
- ³⁰ Decreto Ejecutivo PCM-027-2016 Gaceta 34,031.
- ³¹ Decreto Ejecutivo PCM-054-2019 Gaceta 35,096.
- ³² Decreto Ejecutivo No. PCM-020-2019 Gaceta 35,006.
- ³³ Decreto Ejecutivo PCM-034-2019 Gaceta 34,999.
- ³⁴ Recomendaciones 124.3, 124.4, 124.5, 124.12, 124.13, 124.14, 124.15, 125.9, 125.10.
- ³⁵ https://spinternet.ohchr.org/_layouts/15/SpecialProceduresInternet/ViewCountryVisits.aspx?Lang=sp&country=HND consultado el 11 de diciembre de 2019.
- ³⁶ Recomendaciones 124.11, 124.39, 124.40, 124.41, 124.43, 125.7, 125.24, 125.25, 125.26, 125.29, 125.30, 125.31, 125.32, 125.34, 125.44.
- ³⁷ Artículo 311 de la Constitución de la República de Honduras.
- ³⁸ Disponible en: https://portalunico.iaip.gob.hn/portal/ver_documento.php?uid=Njk5NTk4OTM0NzYzNDg3MTI0NjE5ODcyMzQy_ consultado el 21 de enero de 2020.
- ³⁹ Los Cinco ejes del Plan Estratégico del Poder Judicial son: 1) Estructura Orgánica Eficiente; 2) Personal Calificado y Motivado; 3) Gestión Judicial Eficaz; 4) Comunicación con la Ciudadanía y; 5) Uso de Nuevas Tecnologías.
- ⁴⁰ La Comisión es responsable de la promoción, difusión, comprensión, aplicación e incorporación como eje transversal del acceso a la justicia a personas en condición de vulnerabilidad.
- ⁴¹ El SNFJ tiene como objetivo garantizar el acceso a la justicia, promover una cultura de paz y fortalecer mecanismos de prevención y resolución alternativa de conflictos en 192 de los 298 municipios. El SNFJ asegura el acercamiento de servicios judiciales a la población en situación de vulnerabilidad; también representa un ahorro a la población de escasos recursos.
- ⁴² El PEI-MP tiene 7 Objetivos Estratégicos: 1) Liderar la Política contra la Criminalidad; 2) Acción Penal Consolidada y Eficaz que garantice la rapidez en la Investigación; 3) Asegurar la Atención y Protección eficaz a Testigos y Víctimas del Delito; 4) Promover la Profesionalización de los servidores del MP; 5) Fortalecer la respuesta ante los Delitos contra la Vida, Criminalidad Organizada y Corrupción; 6) Adaptar la Estructura Orgánica del MP y su gestión a los Retos de la Nueva Estrategia y 7) Optimizar el Servicio de Atención a la Población en Beneficio de la Administración de Justicia.
- ⁴³ Ahora Unidad Fiscal Especializada contra Redes de Corrupción, disponible en <https://www.mp.hn/index.php/author-login/150-enero2020/5345-comunicado-ministerio-publico-crea-unidad-fiscal-especializada-contra-redes-de-corrupcion> consultado el 25 de enero del 2020.

- ⁴⁴ Recomendaciones 124.38, 124.48, 125.15, 125.22, 125.23, 125.35, 125.36, 125.40, 125.41, 125.42, 125.43, 125.45, 125.46, 126.11.
- ⁴⁵ La construcción de estos parques es realizada con recursos del Fideicomiso creado en la Ley de Seguridad Poblacional.
- ⁴⁶ Disponible en: <http://www.estrategiaycomunicaciones.gob.hn/?q=content/parques-para-una-vida-mejor-afianzan-la-diversi%C3%B3n-familiar-y-la-paz> consultado el 22 de enero de 2020.
- ⁴⁷ Por sus siglas en inglés, Gang Resistance Education and Training (GREAT).
- ⁴⁸ Disponible en: <http://www.scgg.gob.hn/es/node/227> consultado el 17 de diciembre de 2019.
- ⁴⁹ Recomendaciones 124.50, 125.5, 126.10.
- ⁵⁰ Acuerdo No. 12-2014 Gaceta 33,428.
- ⁵¹ A junio de 2019, 145 instituciones cumplieron al 100% la publicación de la información legalmente requerida, que significó un aumento de 74 instituciones más en comparación a 2016.
- ⁵² El Plan de Gobierno Abierto contiene los siguientes compromisos: 1) Aumento a la Integridad Pública; 2) Gestión Eficiente y Eficaz de los Recursos Públicos; 3) Mejora en los Servicios Públicos; 4) Crear comunidades más seguras y; 5) Incremento de la responsabilidad Corporativa.
- ⁵³ Recomendación 125.39.
- ⁵⁴ Recomendación 125.68.
- ⁵⁵ Los planes de desarrollo tienen como ejes estratégicos el crecimiento económico inclusivo y protección social, priorizando los pilares de educación, salud y reducción de la pobreza; acceso al crédito, innovación e infraestructura; transparencia y rendición de cuentas.
- ⁵⁶ Las inspecciones laborales se enmarcan en la Ley de Inspección del Trabajo, aprobada en 2017.
- ⁵⁷ Recomendaciones 125.63, 125.67, 125.69, 125.70.
- ⁵⁸ El Piso de Protección Social tiene como objetivo principalmente entregar los siguientes beneficios: ingreso básico y acceso a otros bienes y servicios que garantizan el adecuado desarrollo de las y los niños; promoción de la salud integral; promoción del empleo, seguridad alimentaria y nutricional de las familias.
- ⁵⁹ En el marco de la Ley de Beneficios para Proyectos de Construcción de Viviendas.
- ⁶⁰ Para garantizar el mejor uso de los recursos y llegar a las familias con mayores necesidades, la SEDIS cuenta con un mecanismo de focalización que se actualiza permanentemente a través del CENISS.
- ⁶¹ Disponible en: <https://publications.iadb.org/publications/spanish/document/%C2%BFAumentan-las-transferencias-monetarias-condicionadas-la-participaci%C3%B3n-de-las-mujeres-en-la-toma-de-decisiones-La-evidencia-del-Programa-Bono-10000-en-Honduras.pdf> consultado el 21 de enero de 2020.
- ⁶² Recomendaciones 125.18, 125.20, 125.61, 125.73, 125.75.
- ⁶³ En el marco de la Ley de Alimentación Escolar.
- ⁶⁴ Fundamentado en el Convenio 169 de la Organización Internacional del Trabajo (OIT) y la LFE.
- ⁶⁵ Modelo de Educación Intercultural Bilingüe para Pueblos Indígenas y Afrohondureños, 2019.
- ⁶⁶ Informe Sobre la Situación de Derechos Humanos en Honduras 2018, pág. 32.
- ⁶⁷ Incluyendo un Plan de Parto y Puerperio y Cuidados del Niño, Niña. Informe Nacional de Honduras, mayo 2019, Vigésimoquinto Aniversario Declaración y Plataforma de Acción de Beijing.
- ⁶⁸ Informe de Medio Término EPU 2017.
- ⁶⁹ Informe Nacional de Honduras, mayo 2019, Vigésimoquinto Aniversario Declaración y Plataforma de Acción de Beijing.
- ⁷⁰ Disponible en: <https://www.presidencia.gob.hn/index.php/gob/el-presidente/6475-becas-20-20-fuente-de-inspiracion-y-voluntariado-para-miles-de-estudiantes> consultado el 17 de diciembre de 2019.
- ⁷¹ Disponible en: <https://www.presidencia.gob.hn/index.php/gob/el-presidente/6187-otros-219-jovenes-estudiaran-en-el-extranjero-con-becas-20-20> consultado el 17 de diciembre de 2019.
- ⁷² Disponible en: https://a15ce943-443f-42a7-b7c2-ed96536798ab.filesusr.com/ugd/2de390_4ed31c3ab4eb4a23970188377cdcee40.pdf consultado el 17 de diciembre de 2019.
- ⁷³ Recomendaciones 125.65, 125.72.
- ⁷⁴ Disponible en: <https://www.presidencia.gob.hn/index.php/gob/el-presidente/6666-presidente-hernandez-sanciona-decreto-de-prestamo-con-bid-para-construir-hospital-del-trauma-en-tegucigalpa> consultado el 16 de diciembre de 2019.
- ⁷⁵ Recomendaciones 124.17, 124.36, 124.37, 124.58, 125.16, 125.21, 125.62, 125.66.
- ⁷⁶ Con el apoyo técnico y financiero del Gobierno de Canadá y UNICEF.
- ⁷⁷ A través de los Consejos, se ejecutan los planes de acción incorporando el enfoque de derechos de la niñez y género, incluyendo acciones de prevención de violencia; las rutas a seguir ante estos casos, mediante la formación a NNA, docentes, padres de familia y la comunidad.
- ⁷⁸ La Política Pública para el Desarrollo Integral de la Primera Infancia para promover el aseguramiento del cumplimiento de los derechos de la primera infancia, la formación del capital humano futuro y el logro de los compromisos asumidos por el Estado de Honduras con este grupo poblacional.
- ⁷⁹ Mediante el convenio suscrito entre el RNP, OPS, la SESAL y la Organización Ayuda en Acción.

- ⁸⁰ Recomendaciones 124.9, 124.19, 124.25, 124.26, 124.27, 124.28, 124.29, 124.30, 124.31, 124.32, 124.33, 124.34, 124.35, 124.46, 125.12, 125.14, 125.33, 125.37, 125.38, 126.7.
- ⁸¹ Decreto Ejecutivo PCM-031-2016, Gaceta 34,023.
- ⁸² Decreto Legislativo No. 159-2016 Gaceta 34,409.
- ⁸³ Las denuncias recepcionadas refieren a: violencia doméstica, amenazas, acoso, femicidios, entre otros.
- ⁸⁴ Acuerdo ejecutivo 487-2016 y Acuerdo Ejecutivo 488-2016, Gaceta 34,204.
- ⁸⁵ De 2015 a 2019, la SEDH ha abordado a 1,192 jóvenes de diferentes centros educativos de secundaria en materia de prevención de la trata de personas y la migración irregular; incorporando en las actividades a padres y madres de familia y docentes.
- ⁸⁶ Observatorio de Muertes violentas de mujeres y femicidios. Edición No. 14 enero/diciembre de 2018. Instituto Universitario en Democracia, Paz y Seguridad (IUDPAS) UNAH.
- ⁸⁷ Metodología vivencial que facilita de manera diferenciada abordar las diferentes experiencias de los y las jóvenes con la discriminación, el maltrato y la exclusión basados en las diferencias.
- ⁸⁸ Recomendaciones 124.6, 124.7, 124.8, 124.57, 124.59, 125.8, 125.71, 125.76.
- ⁸⁹ El Estado agradece a la Organización de las Naciones Unidas y los Gobiernos de Alemania y Suiza.
- ⁹⁰ En aplicación de los estándares internacionales del Convenio 169 de la OIT y la Declaración de los Pueblos Indígenas.
- ⁹¹ Con el acompañamiento y financiamiento de la FAO.
- ⁹² Mediante el convenio DINAFROH-Universidad Nacional de Agricultura y Ganadería.
- ⁹³ Ubicado en las instalaciones de la Asociación Miskita Hondureña de Buzos Lisiados.
- ⁹⁴ Recomendaciones 125.17, 125.19, 125.64, 125.77, 125.78, 125.79, 125.80, 125.81.
- ⁹⁵ El PAP se centra en 4 ejes: 1) desarrollar el capital humano; 2) fortalecimiento institucional; 3) dinamizar el sector productivo; y, 4) mejorar la seguridad ciudadana y el acceso a la justicia. A la fecha se han invertido \$ 2,400 millones en el desarrollo capital humano y sector productivo. Mediante, el Fideicomiso de Inversión para la Reactivación del Sector Agrícola, se beneficiaron 2,400 pequeños productores con una inversión de \$ 38 millones. El MIRPS tiene como propósito abordar integralmente y con responsabilidades compartidas: sistemas nacionales de asilo viables y eficientes; mecanismos de protección adecuados a los países de tránsito; mejorar las condiciones en los países de origen para retornos seguros y dignos; abordar las causas estructurales de la violencia y el desplazamiento forzado, entre otros. Honduras determinó enfocarse en las siguientes áreas: a) Respuesta institucional al desplazamiento interno, la atención en asistencia humanitaria y protección, bajo un enfoque de soluciones duraderas; b) La respuesta integral para los hondureños retornados y en el exterior con necesidades de protección; c) El sistema de asilo en Honduras; y, d) El acceso al mecanismo de protección para las personas solicitantes de la condición de refugiados y refugiadas.. *Cuantificación MIRPS 2019*. pág. 46. Disponible en: <https://acnur.org/5df682d74> consultado el 22 de enero de 2020.
- ⁹⁶ Decreto PCM-038-2015, Gaceta 33,801.
- ⁹⁷ Los consulados están ubicados en EE.UU. (2) y México (1). En enero de 2020 se realizaron 9 consulados móviles para atender a los hondureños en 9 ciudades de EE.UU.
- ⁹⁸ Desde 2017 a septiembre de 2019, el Fondo de Solidaridad al Migrante Hondureño ha desembolsado L. 47 millones logrando 619 repatriaciones.
- ⁹⁹ Atención a niñez, mujeres, LGBTI y PIAH.
- ¹⁰⁰ Recomendaciones 124.10, 124.18, 125.11.
- ¹⁰¹ Recomendaciones 124.42, 124.45, 124.51, 124.52, 124.53, 124.54, 124.55, 124.56, 125.27, 125.48, 125.47, 125.49, 125.50, 125.51, 125.52, 125.53, 125.54, 125.55, 125.56, 125.57, 125.58, 125.59, 125.60.
- ¹⁰² Ley de Protección para las y los Defensores de Derechos Humanos, Periodistas, Comunicadores Sociales y Operadores de Justicia.
- ¹⁰³ Permiten identificar los escenarios y patrones de riesgo en que se desarrollan las actividades de la población objeto de la ley.
- ¹⁰⁴ Fondos del Fideicomiso creado en la Ley de Seguridad Poblacional.
- ¹⁰⁵ Recomendaciones 124.2, 124.21, 124.22, 124.23.
- ¹⁰⁶ Decreto Ejecutivo PCM-068-2019, Gaceta 35,125.
- ¹⁰⁷ Disponible en: <https://presidencia.gob.hn/index.php/sala-de-prensa/6013-gobierno-realizara-actividades-de-prevencion-de-embarazos-en-adolescentes-a-nivel-nacional> consultado el 14 de diciembre de 2019.
- ¹⁰⁸ Por el Relator Especial sobre la situación de los defensores de los derechos humanos.
- ¹⁰⁹ El Grupo de Trabajo sobre la discriminación contra las mujeres y niñas reconoció como buena práctica.